طاعة اولي الامر فينا وهم الائمة المأمورون علينا وروى هشام بن عروة عن ابي صالح عن
ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سيليكم بعدي ولاة فيليكم البر ببره ويليكم الفاجر
بفجوره فاسمعوا لهم واطيعوا في كل ما وافق الحق فان احسنوا فلكم ولهم وان اساؤا
فلكم وعليهم انتهى كلامه وقدمنا في هذا الفصل عن النجم الغزي في كتاب حسن التنبه في
ان الروافض قائلون بوجوب اتباع الامام في كل ما يقول من غير بيان مستند شرعي وانه له
ان يحل الحرام الذي حرمه الله تعالى من غير ان يبين دليلا شرعيا وهذا ضلال والادلة على بطلانه كثيرة
انتهى كلامه فلو كان امر السلطان او نهيه معتبرا عند اهل السنة والجماعة لو لم يكن له مستند
شرعي لكان مثل مذهب الروافض فانه مبني عندهم على عصمة الائمة والسلاطين وهو باطل
وليس مجرد تشهي نفوس السلاطين بامر معتبر في الشريعة المحمدية بل هو امر مذموم فيها فان
قلت اذا كان وجوب طاعة السلطان مقيدا بامره ونهيه على طبق امر الله تعالى ونهيه فلم تكن
طاعة للسلطان بل هو لله تعالى لا للسلطان ونحن يجب علينا طاعة السلطان كما يجب طاعة
النبي ورسوله قلنا طاعة السلطان واجبة علينا اذا كانت بعينها هي طاعة الله تعالى بان
كان السلطان قد امرنا بما امر الله تعالى به ونهانا عما نهى الله تعالى عنه كما ان طاعة الرسول صلى
الله عليه وسلم واجبة علينا حيث هي طاعة الله تعالى لعصمته عليه السلام من المخالفة كما قال الله تعالى
من يطع الرسول فقد اطاع الله ولم يكن للنبي صلى الله عليه وسلم ان يامر الا بما امر الله تعالى به و
لا ان ينهى الا عما نهى الله تعالى عنه مع انه صاحب الشرع وحاشاه صلى الله عليه وسلم ان يامر الا
بما هو صاحبه مخير فيه فضلا في التخيير بين الفعل والترك على السواء او ان ينهى عنه من
تلقاء نفسه قال الله تعالى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى فكيف بمن لم يكن نبيا ولا
صاحب شرع من سلطان او حاكم يامر رعيته بفعل ما لم يامرهم الله تعالى به او ينهاهم عن
فعل

بيان امر السلطان ونهيه ... لازم

١٢١

فعل ما لم ينههم الله تعالى عنه ولا مصلحة لهم في ذلك دنيوية ولا اخروية وتقول يجب على الرعية
فعل ما امرهم به مما لم يامرهم الله تعالى به ويحرم عليهم فعل ما لم ينههم الله تعالى عنه ويجب عليهم مخالفة
الله تعالى ورسوله في ذلك المباح لاجل وجوب طاعة ذلك السلطان او الحاكم هذا مما لم ينبغي القول
به لمسلم اصلا كيف واوامر السلاطين ونواهيهم معتبرة وجوبا بفتاوى العلماء ومطابقة
احكام الشريعة وكان الفرض والمندوب والحرام والمكروه احكام اربعة لله تعالى لا تتغير بامر
السلطان ولا بنهيه وهذه هي الحكمة في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الر
سول واولي الامر منكم فصرح سبحانه بذكر الطاعة لله والطاعة للرسول لان الرسول عليه السلام
لعصمته لا يامر وينهى الا بما امر الله تعالى به ونهى عنه وليس من قبل نفسه عليه السلام آمر ولا ناهي
فطاعة الرسول هي طاعة الله تعالى على كل حال ولم يصرح سبحانه بذكر الطاعة لاولي الامر منكم حيث
لم يقل واطيعوا اولي الامر منكم لعدم عصمتهم فربما يامرون وينهون من قبل نفسهم فجعل سبحانه
طاعتهم مقدرة مندرجة في طاعة الله ورسوله ففائدة وجوب طاعتهم مثل فائدة وجوب الرسول
عليه السلام وذلك امتثال اوامر الله تعالى اذا امرونا بها والانتهاء عن مناهي الله تعالى اذا نهونا
عنها لا لاجل انهم انقيادا اليهم وانتصاحا بقولهم ارايت انه ورد عن عيسى عليه السلام بانه عرض
له الشيطان مرة فقال له يا عيسى قل لا اله الا الله يريد بذلك التحكم عليه ليتمثل عيسى عليه السلام امره
فيما امره به موافقا للدين الحق فانه يعلم بانه لا يطيعه فيما هو مخالف للدين الحق لعصمته
عليه السلام فقال له عيسى عليه السلام هذه كلمة حق ولا اقولها لاجلك فانظر كيف لم يمتثل امره
مع امتثاله لامر الله تعالى وعدم مخالفته سبحانه فاذا امرنا السلطان بشيء او نهانا عن شيء فعرض
على امر الله تعالى ونهيه فان وافقه وجب علينا طاعة السلطان فيه والقيام به لا لاجل السلطان حيث
امرنا الله تعالى بطاعته وان لم يوافقه تركنا امر السلطان متقلبا بالباطل ونخاف من شره فنكون

Copyright © King Saud University